

Distr.: General
16 April 2019
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام ٢٠١٩

٣٠ أيار/مايو، و ٣-٤

و ٦-٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩، نيويورك

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

المساواة بين الجنسين في برنامج

الأمم المتحدة الإنمائي

التقرير السنوي لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن تنفيذ استراتيجية البرنامج الإنمائي للمساواة بين الجنسين في عام ٢٠١٨

موجز

يعرض هذا التقرير بإيجاز الإنجازات التي حققها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠١٨ في إطار جهوده الرامية إلى تنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. ويعرض الجزء الأول من التقرير بإيجاز النتائج الإنمائية في إطار كل نتيجة من نواتج الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. ويعرض الجزء الثاني من التقرير الأداء المؤسسي للبرنامج الإنمائي من أجل تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

المحتويات

الصفحة

٢	أولاً - مقدمة
٥	ثانياً - النتائج في مجال المساواة بين الجنسين مصنفة حسب نواتج الخطة الاستراتيجية
١٦	ثالثاً - النتائج المؤسسية



أولا - مقدمة

١ - المساواة بين الجنسين عنصر أساسي في الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبلدان من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتقر خطة عام ٢٠٣٠ أن المساواة بين الجنسين حق أساسي من حقوق الإنسان وأنها تتسم بأهمية بالغة لتحقيق التقدم على مستوى جميع أهداف التنمية المستدامة مع كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب.

٢ - وتلتزم استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين، ٢٠١٨-٢٠٢١، التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٨، بالنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في العمل الإنمائي والأداء المؤسسي للبرنامج الإنمائي. ويعرض هذا التقرير بإيجاز عمل البرنامج الإنمائي في هذين المجالين في عام ٢٠١٨.

٣ - والمساواة بين الجنسين هي أحد الحلول الستة التي تحمل بصمة البرنامج الإنمائي والمحددة في الخطة الاستراتيجية لتوفير استجابة متكاملة للتحديات المعقدة على مستوى ثلاث نتائج هي: (أ) القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده؛ (ب) التعجيل بالتحول الهيكلي من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛ و (ج) بناء القدرة على مواجهة الأزمات والصدمات. ويرد عرض النتائج الإنمائية في هذا التقرير تمثيلاً مع الإطار المتكامل للنتائج والموارد في الخطة الاستراتيجية.

ملاحظات من الأداء في عام ٢٠١٨

٤ - شهد عام ٢٠١٨ اعتماد استراتيجية البرنامج الإنمائي الثالثة للمساواة بين الجنسين، إلى جانب التزامات هامة من جانب القيادة بالنهوض بالمساواة بين الجنسين داخل المنظمة وفي عملها. ويشهد على ذلك التقدم المحرز نحو تحقيق تكافؤ الجنسين ولا سيما في المناصب الإدارية العليا، والتزام مدير البرنامج بأن يكون مناصراً دولياً للمساواة بين الجنسين، والمبادرات التي شملت إنشاء فرقة عمل رفيعة المستوى لتحسين سياسات البرنامج الإنمائي وإجراءاته المتعلقة بمكافحة التحرش الجنسي.

٥ - وأدخلت تحسينات في جميع مجالات النتائج والحلول التي تحمل بصمة البرنامج من أجل دعم المرأة باعتبارها عاملاً من عوامل التغيير. ويتضح ذلك بوجه خاص من خلال النتائج القوية التي تحققت في مجال دعم مشاركة المرأة في السياسة. وشهد هذا العام أيضاً تحقيق المزيد من النتائج لتمكين المرأة كصانعة قرارات في مجالات إدارة الموارد الطبيعية، والطاقة، والحد من المخاطر المناخية والتكيف. إلا أنه يلزم إحراز المزيد من التقدم من أجل إشراك النساء في المناصب القيادية ضمن آليات التعافي، والحوار الاجتماعي، وآليات المصالحة.

٦ - وقد أنجز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عملاً هاماً في مجالات تحسين إمكانية الوصول إلى الوظائف والخدمات الأساسية، والخدمات المالية، والأصول غير المالية، وفي بحث مسألة أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، ولا سيما من خلال تحسين فرص الحصول على الطاقة النظيفة. غير أنه يتعين بذل المزيد من الجهود لإزالة الحواجز الهيكلية التي تعوق تمكين المرأة اقتصادياً ولسد الفجوات بين الجنسين.

٧ - وتبذل المكاتب القطرية في جميع السياقات والمناطق جهوداً لمنع العنف الجنساني والتصدي له من خلال تعزيز الأطر القانونية والسياسات، وكفالة الوصول إلى العدالة والخدمات المتعددة القطاعات. وفي عام ٢٠١٨، انضم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بوصفه وكالة أساسية في مبادرة تسليط الضوء المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة من أجل القضاء على العنف ضد النساء والفتيات.

٨ - وفي عام ٢٠١٨، أنشأ البرنامج الإنمائي ٥٨ شراكة لدراسة المعايير الجنسانية والاجتماعية التمييزية. وتظل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة شريكا أساسيا للبرنامج الإنمائي في دعم التحول الهيكلي؛ وتعاون ٩١ مكتبا قطريا مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وركزت معظم هذه الشراكات على الإصلاحات القانونية والسياساتية لتعزيز المساواة بين الجنسين، والقيادة السياسية النسائية وتمكين المرأة اقتصاديا. ووسع البرنامج الإنمائي أيضا نطاق عمله مع المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص لتغيير الممارسات في مجال الأعمال والمساعدة في توجيه الاستثمارات الرأسمالية من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين.

٩ - ووضع البرنامج الإنمائي حلولاً مبتكرة للنهوض بالمساواة بين الجنسين مثل منابر التمويل الجماعي لتمويل المآوى لضحايا العنف العائلي؛ والبرامج الحاضنة لتحديد التدخلات اللازمة بهدف معالجة أمن المرأة وتشغيلها ومشاركتها في السياسة؛ وتطبيق العلوم السلوكية للاستئناس بها في صنع القرار.

الإطار ١ - أبرز النتائج في عام ٢٠١٨

- **واصل البرنامج الإنمائي تعزيز تمكين المرأة اقتصاديا** - تمكن ٤,١ ملايين امرأة أخرى من الحصول على الخدمات الأساسية، والخدمات المالية، والأصول غير المالية في عام ٢٠١٨ بدعم من البرنامج الإنمائي.
- **لا يزال البرنامج الإنمائي جهة فاعلة حيوية في دعم المشاركة السياسية للمرأة** - بلغت نسبة النساء من مجموع الناخبين المسجلين بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ٣٩ بلدا ثمانية وأربعين في المائة، وقد نُفذت في جميع المناطق تدابير خاصة لكفالة تهيئة بيئة مواتية لمشاركة المرأة في الحياة السياسية.
- **يواصل البرنامج الإنمائي دعم المرأة في سياقات الأزمات وما بعد الأزمات** - بلغت نسبة النساء من بين جميع المستفيدين من برامج التعافي من الأزمات تسع وخمسين في المائة.
- **برهن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أداء قوي في ضوء خطة العمل على نطاق المنظومة بالمتعلقة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ٢٠١٠**، إذ حقق ٨٧,٥ في المائة أو أكثر من مؤشرات الأداء. ومن أبرز الإنجازات ما يلي: السياسات والتخطيط الاستراتيجي؛ المعارف والاتصالات؛ والتنسيق فيما بين الوكالات؛ والتقييم، الذي تجاوز فيه أداء البرنامج الإنمائي الاحتياجات للمرة الأولى.
- **حقق البرنامج الإنمائي تكافؤ الجنسين على مستوى الإدارة العليا**. يتألف فريق الأمين العام المساعد من ٥٠ في المائة من النساء و ٥٠ في المائة من الرجال، وتبلغ نسبة الجنسين في تعيينات الممثلين المقيمين ٥١ في المائة من النساء و ٤٩ في المائة من الرجال.

المشهد الإنمائي والمرأة: تمهيد السبيل

١٠ - تأثر المشهد الإنمائي العالمي في عام ٢٠١٨ بالاتجاهات الحالية والناشئة مثل استمرار الفقر المتعدد الأبعاد ومظاهر عدم المساواة، وتفاقم الاحترار العالمي، والنزاعات التي طال أمدتها، وارتفاع

مستويات العنف وتغير طبيعة العمل^{(١)(٢)(٣)}. وتسفر جميع هذه الاتجاهات عن آثار متباينة على النساء والرجال بسبب اختلاف الأدوار والحقوق والفرص في المجتمع، التي تعززها أو تعوقها أشكال التمييز المتداخلة^(٤).

١١ - يشارك عدد أكبر من النساء في العمالة المدفوعة الأجر اليوم، ولا سيما في البلدان المتقدمة النمو، حيث تتساوى تقريبا إنجازات النساء والرجال في مجال التعليم^(٥). ومع ذلك، لا تزال المرأة محرومة اقتصاديا، وتملك القليل من الأصول. ونظرا للفجوات بين الجنسين على مستوى مشاركة المرأة في القوة العاملة وتواجدها بأعداد كبيرة في القطاع غير الرسمي، فإنها تظل محرومة من الحماية الاجتماعية. وفي حين ما فتئ تمثيل المرأة في هياكل الحكم يزداد، فإن نسبة المرأة من البرلمانيين في جميع أنحاء العالم، لا تزيد في المتوسط، عن ٢٤ في المائة. ومن بين البلدان التي تراقب التكافؤ بين الجنسين في الإدارة العامة، لم يحقق منها سوى ٢٠ في المائة تكافؤ الجنسين في مناصب صنع القرار^(٦). وفي القطاع الخاص، تبلغ نسبة المرأة ٤٨ في المائة فقط من كبار المسؤولين التنفيذيين في الشركات الخمسمائة الكبرى التي صنفها مجلة "فورتن" في عام ٢٠١٨^(٧).

١٢ - يشكل العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس مصدر قلق في جميع المناطق والسياسات، نظرا لأنه يؤثر تأثيرا كبيرا على صحة المرأة وحقوقها الأساسية والفرص المتاحة لها، ويقوض التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية الوطنية. وفي حين أولي المزيد من الاهتمام لدور المرأة النشط في معالجة آثار تغير المناخ، لا تزال المرأة تتأثر بشكل غير متناسب بالكوارث وغير ممثلة تمثيلا كافيا في عمليات صنع القرار المتعلقة بتغير المناخ. وأدى مع ذلك استمرار عدم المساواة بين الجنسين الناشئ عن الممارسات والمعايير الاجتماعية التمييزية الهيكلية إلى انتشار الحركات العالمية التي نزلت إلى الشوارع ولجأت إلى المحاكم ووسائل الإعلام من أجل التصدي للعنف والتحرش ضد النساء. وقد انضم شركاء جدد بما في ذلك شركاء من القطاع الخاص إلى القوى العالمية من أجل تحسين المساواة بين الجنسين والدعوة إلى إحراز تقدم في سد الفجوة بين الجنسين والاعتراف بحقوق المرأة.

(١) Oxford Poverty and Human Development Initiative (2018). *Global Multidimensional Poverty Index 2018: The Most Detailed Picture To Date of the World's Poorest People*, University of Oxford, UK.

(٢) الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، ٢٠١٨. *Global Warming of 1.5 °C*.

(٣) الأمم المتحدة؛ مجموعة البنك الدولي. ٢٠١٨. *Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict*, Washington, D.C., World Bank, 2018.

(٤) Dugarova, E., *Gender Equality as an Accelerator for Achieving the Sustainable Development Goals*, New York, UNDP and UN- Women, 2018.

(٥) *العمالة في العالم والآفاق الاجتماعية: الاتجاهات المتعلقة بالمرأة في عام - ٢٠١٨* لحة عالمية موجزة، منظمة العمل الدولية، ٢٠١٨.

(٦) بيانات مبادرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في الإدارة العامة، ٢٠١٩.

(٧) Catalyst, *Pyramid: Women in S&P 500 Companies* (١٦ كانون الثاني/يناير، ٢٠١٩).

ثانيا - النتائج في مجال المساواة بين الجنسين مصنفة حسب نواتج الخطة الاستراتيجية

النتيجة ١: القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده

١٣ - المساواة بين الجنسين ضرورة حتمية للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده. فزيادة دخل المرأة، وتوفير تدريب أفضل وزيادة تنمية المهارات وتحسين الحصول على الأصول والموارد والتحكم فيها عوامل تؤثر إيجاباً على إنتاجية المرأة ومشاركتها في سوق العمل، وتعزز قدرتها على التفاوض وتحسن مستويات معيشتها.

١٤ - وفي إطار النتيجة ١، ركز عمل البرنامج الإنمائي بشأن المساواة بين الجنسين في عام ٢٠١٨ على مجالات التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال تدخلات مثل: (أ) تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التخطيط الوطني؛ (ب) تحسين فرص الحصول على الخدمات الأساسية والأصول المالية وغير المالية والوظائف؛ (ج) تعزيز الوصول إلى الطاقة؛ (د) الحد من أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر؛ و (هـ) القضاء على العنف القائم على نوع الجنس.

تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التخطيط الوطني

١٥ - خلال كامل عام ٢٠١٨، عمل البرنامج الإنمائي على ضمان أن يكون دعمه لتخطيط أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها مراعيًا للمنظور الجنساني، بما في ذلك من خلال إطار التعميم والتسريع ودعم السياسات. فعلى سبيل المثال، قدم البرنامج الإنمائي الدعم لثمانية بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتقييم وتعزيز خططها الإنمائية واستعراض النظم الإحصائية والمالية، والإسهام في الوقت نفسه في وضع خرائط طريق وتحديد العوامل المسرعة المراعية للاعتبارات الجنسانية. وتمشيا مع نهج التعميم والتسريع ودعم السياسات، حدد البرنامج الإنمائي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كعاملين مسرعين قائمين بذاتهما في ستة بلدان في أوروبا وآسيا الوسطى.

الإطار ٢ - تعميم السياسات الإنمائية المراعية للاعتبارات الجنسانية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

خلال مؤتمر القمة الأيبيري الأمريكي الرابع للخطط الجنسانية المحلية، الذي عقد في إكوادور، تلقى أكثر من ١٠٠ ممثل من الحكومات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني من ١٥ بلدا تدريباً على سياسات وخطط التنمية الاقتصادية المحلية التي تراعي الاعتبارات الجنسانية، مما أدى إلى زيادة الوعي والالتزام بدعم نهج متعدد الأبعاد يراعي المنظور الجنساني في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم الخطط والسياسات المحلية في أكثر من ٣٠ منطقة بلدية.

تحسين فرص الوصول إلى الخدمات الأساسية والأصول المالية وغير المالية والوظائف

١٦ - دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنشاط وصول المرأة إلى فرص العمل وسبل العيش والخدمات الأساسية. ففي الهند، استفادة من دعم البرنامج الإنمائي أكثر من ٤٥٠.٠٠٠ امرأة شاركت في التدريب وفي أنشطة تنمية المشاريع البالغة الصغر. وفي جمهورية مولدوفا، استفاد أكثر من ١٦٥.٠٠٠ امرأة من تحسين الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية المحسنة بسبب تدخلات البرنامج الإنمائي المحددة الأهداف في أكثر من ١٠٠ مجتمع محلي.

١٧ - وعلى الصعيد العالمي، استفادت ٤,١ ملايين امرأة أخرى من دعم البرنامج الإنمائي في عام ٢٠١٨ للوصول إلى الخدمات الأساسية (بما في ذلك الخدمات الصحية)، والخدمات المالية، والأصول غير المالية. وفي فيجي، دعم البرنامج الإنمائي برنامجاً حكومياً متكاملاً لتقديم الخدمات للمجتمعات المحلية النائية، شمل تقديم قرابة ٣٨ ٠٠٠ خدمة، منها المعونة القانونية، واستحقاقات العجز، والخدمات المصرفية، لـ ٢١ ٥٨٧ امرأة. وفي كمبوديا، ساعد البرنامج الإنمائي بالاشتراك مع الحكومة والمجتمع المدني حوالي ٣ ٠٠٠ امرأة من ذوات الإعاقة للحصول على منحة إعاقة. وفي أوروبا وآسيا الوسطى، دعم البرنامج الإنمائي ١٥ ٠٠٠ امرأة ومراهقة من المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية للحصول على الخدمات. وفي سيراليون، ساعد البرنامج الإنمائي في إعداد السياسات المتعلقة بالأراضي التي تهدف إلى حماية حقوق المرأة في الميراث وملكية الأراضي وإنهاء حالة التمييز التي يقرها الدستور ضد المرأة. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أدى تنقيح قانون الأسرة إلى توسيع فرص تمكين المرأة اقتصادياً من خلال إزالة الشروط المتعلقة بحصول الزوجة على إذن من زوجها للتوقيع على عقود العمل أو عقود المصارف التجارية.

تعزيز حصول المرأة على الطاقة النظيفة

١٨ - من المهم للغاية تحقيق المساواة بين الجنسين في الحصول على الطاقة النظيفة والمعمولة التكلفة والمستدامة، بما في ذلك الطاقة المتجددة، من أجل القضاء على الفقر. ويتبين من نتائج مشاريع البرنامج الإنمائي أن المساواة بين الجنسين تعود بالنفع على البيئة، وصحة المرأة، وتُحد من العمل غير المدفوع الأجر. وفي عام ٢٠١٨، وبدعم من البرنامج الإنمائي، استفاد نحو ٦١٢ ٠٠٠ أسرة معيشية ترأسها نساء من خدمات الطاقة النظيفة. وفي النيجر، على سبيل المثال، تمثل المرأة ٥١ في المائة من السكان الذين تمكنوا من الحصول على خدمات الطاقة الحديثة وذلك بفضل تركيب منصات متعددة الوظائف. وأدى ذلك إلى الحد من الوقت الذي تستغرقه المرأة في الأعمال المنزلية، وإلى زيادة الدخل وتحسين التغذية والأمن الغذائي. وفي البرازيل، دعم البرنامج الإنمائي بناء المواقف الإيكولوجية مما مكن المرأة من ربح أربع ساعات من الوقت الذي تستغرقه في نقل ٢٠ كيلوغراماً من حطب الوقود ثلاث مرات كل أسبوع. وأصبحت المرأة تستغل الوقت الذي توفره للاستفادة بشكل أفضل من زراعة الكفاف ولتحسين التغذية.

أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر

١٩ - من الأهمية بمكان الاعتراف بأعمال الرعاية والعمل المنزلي غير مدفوعة الأجر التي تقوم بها المرأة بشكل غير متناسب وتخفيضها وإعادة توزيعها لتحقيق المساواة بين الجنسين، إلى جانب فوائد كبيرة على مستوى التنمية الاقتصادية ونتائج سوق العمل، وتحسين الرفاه والحد من الفقر. ففي السلفادور، دعم البرنامج الإنمائي الحكومة في وضع سياستها الوطنية المتعلقة بالرعاية وإدراج التحليل الجنساني في نظام الحماية الاجتماعية الشاملة. وفي سيراليون، دعم البرنامج الإنمائي إنشاء مرافق جديدة للمياه النظيفة أكثر قرباً من المباني السكنية، مما أدى إلى زيادة في الوقت الذي يقضيه الأطفال في الدراسة والذي تقضيه المرأة في الإبحار والأعمال التجارية الصغيرة. وفي تيمور - ليشتي، نفذ البرنامج الإنمائي تركيب صنابير جديدة للإمداد بالمياه، مما وفر الوقت الذي تقضيه المرأة في جلب المياه.

تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على العنف القائم على نوع الجنس

٢٠ - من المهم للغاية القضاء على العنف القائم على أساس نوع الجنس لتحقيق المساواة بين الجنسين والقضاء على الفقر في أشكاله المتعددة في أوساط النساء والفتيات والرجال والفتيان. ويساعد القضاء على العنف القائم على نوع الجنس على تحسين الصحة والرفاه، وتحسين النتائج التعليمية ويدعم حقوق المرأة في العمل اللائق وتأمين الدخل. وفي عام ٢٠١٨، عزز البرنامج الإنمائي عمله من أجل منع العنف الجنساني والتصدي له من خلال تعزيز الأطر القانونية والسياسات العامة؛ وتقديم الخدمات الشاملة المتعددة القطاعات؛ وتحسين إمكانية لجوء الضحايا إلى القضاء وتحسين سلامتهم؛ والتوعية والتعبئة الاجتماعية. والمبادرات العالمية الثلاث الجديدة بالتبني في هذا الصدد هي: (أ) مبادرة تسليط الضوء المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة؛ (ب) ومشروع البرنامج الإنمائي الجديد بشأن القضاء على العنف الجنساني وتحقيق أهداف التنمية المستدامة (٢٠١٨-٢٠٢٠) الذي يبحث الكيفية التي يمكن بها إدماج الوقاية من العنف ومكافحته في البرامج القطاعية؛ و (ج) البرنامج العالمي لتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان من أجل الحفاظ على السلام وتعزيز التنمية (٢٠١٦-٢٠٢٠)، الذي تناول العنف الجنساني والعنف القائم على نوع الجنس في نحو ٤٠ بلدا من البلدان ذات الأولوية التي تعاني من الأزمات أو الهشاشة أو النزاع.

الإطار ٣ - مبادرة تسليط الضوء المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات

انضم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بوصفه وكالة أساسية في مبادرة تسليط الضوء، مكرسا جهودا كبيرة في عام ٢٠١٨ لوضع برامج في أفريقيا وأمريكا اللاتينية. ونتيجة لذلك، صار للبرنامج الإنمائي ثمانية برامج قطرية في أفريقيا وخمسة برامج في أمريكا اللاتينية إلى جانب مبادرتين على نطاق المنطقة. وفي أفريقيا، ستركز مبادرة تسليط الضوء على العنف الجنساني والجنساني، بما في ذلك الممارسات الضارة وحقوق الإنسان الجنسية والإنجابية، أما في أمريكا اللاتينية فسينصب التركيز على قتل الإناث. وإضافة إلى ذلك، ما فتئ البرنامج يدعم دور شبكات المجتمع المدني لمكافحة العنف ضد المرأة والقيام بحملات توعية من أجل تغيير الأعراف الاجتماعية والسلوكيات. ومن المتوقع أن يستفيد من مبادرة تسليط الضوء أكثر من ١٧٠ مليون شخص.

٢١ - وفي جميع المناطق، يعمل البرنامج الإنمائي مع الحكومات من أجل اعتماد الإصلاحات القانونية والسياساتية التي ترمي إليها الحاجة بشدة لمكافحة العنف ضد المرأة والقضاء على جميع أشكال التمييز. ففي ألبانيا، دعم البرنامج الإنمائي تحسين مواءمة التشريعات الوطنية مع اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي، بما في ذلك قانون الإجراءات الجنائية واللوائح المتعلقة بالعنف المنزلي. وفي بيلو، دعم البرنامج الإنمائي تنفيذ الخطة الوطنية بشأن العنف ضد المرأة، والقانون الذي أنشئ بموجبه النظام الوطني لمنع واستئصال العنف ضد المرأة وأفراد الأسرة ومعاينة مرتكبيه على الصعيد المحلي.

٢٢ - ويدعم البرنامج الإنمائي الحكومات من أجل توليد الأدلة والبيانات لتحسين فهم الأسباب الجذرية للعنف القائم على نوع الجنس، كما هو الشأن في الأرجنتين، وكوستاريكا، والسلفادور، وغيانا وهندوراس. وبالتعاون مع جامعة جزر الهند الغربية ومنظمات المجتمع المدني، أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دراسات في بربادوس، وترينيداد وتوباغو، والسلفادور، وهاتي لبحث طبيعة العنف الذي تتعرض له الفئات الرئيسية من السكان المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية.

الإطار ٤ - العدالة بين الجنسين في الدول العربية

في منطقة الدول العربية، قام البرنامج الإنمائي، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والشركاء الوطنيين، بإعداد ونشر ١٨ تقريراً قطرياً عن العدالة بين الجنسين والقانون الذي يحدد الثغرات في مجال الحماية من العنف وعدم المساواة بين الجنسين في القوانين الجزائية والأحوال الشخصية وقوانين العمل. وتستخدم هذه التقارير للتحضير لمناقشة قائمة على الأدلة في جميع أنحاء المنطقة بشأن ضرورة إجراء إصلاحات قانونية بهدف تعزيز المساواة بين الجنسين. وتحدد التقارير كذلك خط أساس متين لقياس التقدم المحرز في المساواة بين الجنسين في إطار خطة عام ٢٠٣٠.

٢٣ - وقدم البرنامج الإنمائي الدعم للنساء والفتيات في ١١ بلداً لتمكينهن من الوصول إلى العدالة فيما يتعلق بجرائم العنف الجنسي والجنساني؛ وأصدر نظام العدالة الرسمي أحكاماً في ٤٧ في المائة من قضايا العنف القائم على أساس نوع الجنس التي تُبلّغ للسلطات. ومن الجوانب الهامة في العمل الذي يقوم به البرنامج الإنمائي من أجل مكافحة العنف ضد المرأة هو دعم القدرات الوطنية في تقديم الخدمات المتعددة القطاعات للضحايا. وفي بوروندي، دعم البرنامج الإنمائي توفير خدمات متعددة القطاعات لمساعدة الضحايا إلى جانب الوقاية والتوعية والرعاية الطبية والمساعدة القانونية. وفي نيجيريا، دعم البرنامج الإنمائي الحكومة في توسيع نطاق الوصول إلى العدالة ومرافق توثيق العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، موفراً خدمات الرعاية في فترة ما بعد العنف ومنازل آمنة للضحايا، وميسراً حوارات مجتمعية بشأن العدالة المحلية والمسائل الأمنية. وفي سري لانكا، أقام البرنامج شراكة مع المجتمع المدني لتوفير المأوى وخدمات المساعدة القانونية والتمثيل أمام المحاكم، وتقديم المشورة إلى أكثر من ٢٦ ٠٠٠ ضحية من ضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، ٧٨ في المائة منهم من النساء.

٢٤ - ودعم البرنامج الإنمائي حملات التوعية من أجل تغيير الأعراف الاجتماعية والسلوكيات. وشمل ذلك حملة #HearMeToo، وهي الحملة السنوية التي تستغرق ١٦ يوماً من النشاط من أجل إنهاء العنف ضد المرأة، والمشاركة في حملة الأمين العام المعنونة "تحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة". فعلى سبيل المثال، صمم البرنامج الإنمائي في وسط آسيا، حملات دعوة لإسماع صوت الضحايا والناشطين العاملين من أجل إنهاء العنف ضد النساء والفتيات.

النتيجة ٢: تسريع وتيرة التحولات الهيكلية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة

٢٥ - تُعد عدم المساواة بين الجنسين من بين أوجه التفاوت الرئيسية التي يجب معالجتها من أجل تسريع وتيرة التحولات الهيكلية لتحقيق التنمية المستدامة. وللتغلب على هذه العوائق يلزم تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتعميم المساواة بين الجنسين في مقاومة آثار تغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك من خلال اعتماد الإصلاحات القانونية والسياساتية والمؤسسية.

تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية

٢٦ - لا يزال البرنامج الإنمائي إحدى الجهات الفاعلة الرئيسية الداعمة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية. وبلغت نسبة النساء من بين جميع الناخبين المسجلين الذين دعمهم البرنامج الإنمائي من خلال برامج المساعدة الانتخابية ثمانية وأربعين في المائة. وفي باكستان، وبدعم من البرنامج الإنمائي، ساعدت حملة وطنية بشأن إصدار بطاقة هوية وطنية للنساء وتسجيل الناخبين، على سد الفجوة بين الإناث والذكور، إذ حصل ٤,٣ ملايين امرأة على بطاقات الهوية ليتمكن من التصويت.

٢٧ - وتحديث التقارير عن مختلف المبادرات الداعمة للبرلمانات، والإصلاحات القانونية أو التدابير الأخرى الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية لتمكين المرأة من المشاركة السياسية في جميع المناطق. ولا يزال هذا أقوى أنواع الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي في مجال السياسات بشأن المساواة بين الجنسين. ففي غينيا - بيساو، قدم البرنامج الإنمائي الدعم إلى اللجنة البرلمانية لشؤون المرأة مما أسفر عن بلوغ حصة تمثيل المرأة في البرلمان نسبة ٣٦ في المائة. وفي جزر سليمان، دعم البرنامج الإنمائي إنشاء شبكة دعم المرأة، التي تساعد النساء اللاتي يتطلعن إلى الترشح للانتخابات. وفي كولومبيا، دعم البرنامج الإنمائي قانون الكونغرس بشأن تكافؤ الجنسين، ووفر التدريب لـ ٢ ٢٨٠ امرأة على القيادة المجتمعية والحملات السياسية.

٢٨ - ويشمل دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمشاركة المرأة في الحياة السياسية تعزيز قدرات المرأة بمجرد أن تحتل مناصب في الوظيفة العمومية وتعزيز المساواة بين الجنسين في عمل البرلمانات. ففي الجبل الأسود، دعم البرنامج الإنمائي إنشاء شبكة سياسية لشؤون المرأة مشتركة بين الأحزاب دعت إلى إصلاح القوانين الانتخابية، وأدخلت تعديلات على القوانين التي تتناول العنف ضد المرأة، وشجعت على الزيادة في اعتمادات الميزانية المخصصة لدعم مباشرة المرأة للأعمال الحرة. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، دعم البرنامج الإنمائي المجموعة البرلمانية النسائية التي أطلقت مناقشات بشأن حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. وفي أفغانستان، دعم البرنامج الإنمائي لجنة المرأة في البرلمان لعقد أول جلسة استماع متلفزة تعقدها لجنة الرقابة تتناول مشاركة المرأة في عملية السلام وحالة تنفيذ قانون مناهضة التحرش. وأتاحت عمليات البث التلفزيوني فرصة لإبراز الدور القيادي للمرأة.

الإطار ٥ - البرلمانات بوصفها شريكة من أجل المرأة والسلام والأمن

ما فتئ البرنامج الإنمائي يعمل على تعزيز العمل البرلماني بشأن المرأة والسلام والأمن. ويجري منذ عام ٢٠١٨ اختبار المشروع العالمي بشأن دور البرلمانات بوصفها شريكة من أجل المرأة والسلام والأمن في أربعة بلدان (الأردن، وقيرغيزستان، وسيراليون وسري لانكا). ويقيم هذا مشروع التحديات والفرص التي تؤثر في مشاركة المرأة وتمثيلها في مجالي السلم والأمن، ويُشجع في الوقت نفسه البرلمانيين من الإناث والذكور على المضي قدماً في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والالتزامات ذات الصلة. قانونية بهدف تعزيز المساواة بين الجنسين. وتحدد التقارير كذلك خط أساس متين لقياس التقدم المحرز في المساواة بين الجنسين في إطار خطة عام ٢٠٣٠.

٢٩ - وينهض البرنامج الإنمائي بالدور القيادي للمرأة ومشاركتها في قطاعي العدالة والأمن. ويدعم البرنامج الإنمائي وضع المنهجية المتعلقة بقياس تمثيل المرأة في القضاء لدعم المكاتب الإحصائية الوطنية. وفي شراكة مع الرابطة الدولية للقاضيات وأمانة الكومنولث، يشجع البرنامج الإنمائي التنوع الجنساني والدور القيادي للمرأة في عملية صنع القرار القضائي. وفي أفغانستان، درب البرنامج الإنمائي ٢٤٢ ضابطة شرطة جديدة وشيّد ١٧ مرفقا للشرطيات في ثماني مقاطعات. وفي باكستان، ساعد البرنامج الإنمائي على وضع برنامج تدريبي للشرطيات وبناء مهاجع للإناث.

تعميم مراعاة المنظور الجنساني في معالجة آثار تغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية

٣٠ - كثف البرنامج الإنمائي الجهود الرامية إلى معالجة تأثير تغير المناخ على المرأة، مبرهنا بذلك على أن الاستثمار في الإجراءات المناخية المراعية للاعتبارات الجنسانية يؤثر تأثيرا إيجابيا على العديد من أهداف التنمية المستدامة. وفي إريتريا، دعم البرنامج الإنمائي إدارة حفظ ٢٦ ٥٠٠ هكتار من الأراضي من خلال اعتماد الممارسات الزراعية المقاومة لتغير المناخ. واستفاد من هذا البرنامج ٥٤ ٧٢٠ فردا من جماعات المزارعين الريفيين، ٤٨ في المائة منهم من النساء، من خلال تدخلات النقد مقابل العمل، وزيادة إنتاجية المحاصيل والمواشي. وفي جامايكا، جنت أكثر من ٥٠ ٠٠٠ امرأة منافع مباشرة من تحسين نظم الري القادرة على التأقلم مع تغير المناخ، ومن التدريب في مجال بناء القدرات، مما عزز تقنيات التكيف مع تغير المناخ وإمكانية كسب الدخل.

٣١ - وساعد برنامج دعم المساهمة المحددة وطنيا ١٥ بلدا على إدماج المساواة بين الجنسين في الإجراءات والاستراتيجيات المتعلقة بالمناخ. وهو يكفل أخذ مساهمة المرأة النشطة في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ في الحسبان في أدوات الحوكمة والتخطيط والسياسات المناخية في عملية تخطيط وتنفيذ المساهمة المحددة وطنيا. وفي الفلبين، تنص مذكرة تفاهم موقعة بين لجنة تغير المناخ واللجنة الفلبينية المعنية بالمرأة على كفالة التعاون بشأن تنفيذ المساهمة المحددة وطنيا.

٣٢ - ويبلغ البرنامج الإنمائي عن المزيد من النتائج في عمله الرامي إلى تمكين المرأة بوصفها صانعة قرارات في مجال إدارة الموارد الطبيعية. وفي سيشيل، دعم البرنامج الإنمائي إنشاء خمس لجان متوازنة بين الجنسين معنية بمسجتماعات المياه في إطار نهج التكيف القائم على النظم الإيكولوجية مما أدى إلى تعزيز مشاركة المرأة في المجتمعات المحلية ومشاركة القيادة النسائية في الإدارة الفعالة للموارد المائية. وفي بليز، شملت عملية تحويل إدارة التنوع البيولوجي، وللمرة الأولى، تقييم الاستراتيجيات والإجراءات المراعية للاعتبارات الجنسانية التي تركز على دور المرأة في حفظ التنوع البيولوجي.

٣٣ - وفي المجموع، عمل ٧٣ بلدا من أجل كفالة دور للمرأة على مستوى القيادة وصنع القرار في مجال الإدارة البيئية من خلال المشاريع الممولة من مرفق البيئة العالمية. وفي عام ٢٠١٨، تولت المرأة قيادة تنفيذ ٣٤ في المائة من ٣٠٠٠ مبادرة تقودها المجتمعات المحلية لمعالجة قضايا البيئة العالمية والتنمية المستدامة مولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونفذها برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية، مقابل ٢٩ في المائة في عام ٢٠١٧. ومن المتوقع أن يستفيد أكثر من ١٠ ملايين امرأة في السنوات المقبلة من خمسة مشاريع يدعمها البرنامج الإنمائي ووافق عليها مجلس الصندوق الأخضر للمناخ.

الإطار ٦ - تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار في قطاع التعدين

يسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع الحكومات، ولجان حقوق الإنسان، والمجتمع المدني والمنظمات النسائية، إلى تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار في مجال التعدين. وفي عام ٢٠١٨، نظم البرنامج الإنمائي دورة تدريبية في الدورة السنوية للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالتعدين والمعادن والفلزات والتنمية المستدامة بشأن الكيفية التي يمكن النظر بها في الآثار الجنسانية والثغرات والاستجابات على مستوى السياسة العامة من أجل دعم التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والتمس خبرات ومساهمات المندوبين من وزارات التعدين من أكثر من ٤٠ بلداً من أجل وضع تشخيص للحكومة المراعية للمنظور الجنساني وأفضل دليل للممارسة. وعلى الصعيد القطري، يقوم البرنامج الإنمائي بتدريب القيادات النسائية المحلية على رصد المياه المجتمعية، وذلك على سبيل المثال، في مشروع تجريبي في موزامبيق، وقد عمل مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على وضع خلاصة وافية للممارسات الجيدة المتعلقة بالمرأة والتعدين.

النتيجة ٣: بناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات والأزمات

٣٤ - تشكل المساواة بين الجنسين جزءاً لا يتجزأ من بناء القدرات الفردية والمؤسسية والمجتمعية على الصمود. وعندما تكون عمليات منع الأزمات والتأهب لها والتعافي منها ملبية لاحتياجات النساء والرجال وتنهض بالمساواة بين الجنسين، يمكن للمجتمعات أن تعيد البناء بشكل أفضل وأن تصبح أكثر قدرة على الصمود. وفي إطار النتيجة ٣، ركز البرنامج الإنمائي عمله بشأن المساواة بين الجنسين على تحسين سبل كسب الرزق في سياقات الأزمات وما بعد الأزمات، وعلى تعزيز مشاركة المرأة ودورها القيادي في عمليات منع الأزمات والتعافي منها وفي آليات الحوار والمصالحة الاجتماعيين.

٣٥ - وفي عام ٢٠١٨، بلغت نسبة النساء من المستفيدين من عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال التعافي من الأزمات ٥٩ في المائة، واستفاد زهاء ١,٣ مليون امرأة من فرص العمل وتحسين سبل كسب العيش في ٢٥ بلداً يواجه أزمة أو بعد تجاوز الأزمة. وينفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واحداً من أكبر برامج التعافي في أوكرانيا، حيث استفاد أكثر من ٤ ملايين شخص (منهم ٥٤ في المائة من النساء) من إصلاح مرافق الهياكل الأساسية. وشمل ذلك إصلاح محطات ضخ المياه والمستشفيات والمدارس ومراكز الخدمات الاجتماعية. وحصل ما يزيد عن ٧٠٠٠ امرأة على وظائف جديدة وفرص لكسب العيش؛ وحصل أكثر من ١٠٠٠٠٠ امرأة على خدمات إدارية؛ وحصل أكثر من ٦٠٠٠٠ امرأة على خدمات مساعدة قانونية مجانية وذات نوعية جيدة. وبالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء سبعة مجالس محلية لتنسيق الشؤون الجنسانية لضمان تعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرامج المحلية. وفي العراق، استفاد أكثر من ٣,٥ ملايين امرأة من دعم البرنامج الإنمائي لبرمجة تحقيق الاستقرار. وتلقت أيضاً الأسر المعيشية التي تعولها نساء مساعدة مباشرة من برامج النقد مقابل العمل وشاركت في عمليات صنع القرار من أجل إعادة البناء المادي.

٣٦ - ويدعم البرنامج الإنمائي البلدان التي تمر بأزمات وفي مرحلة ما بعد الأزمات لإدماج المساواة بين الجنسين في السياسات والميزانيات على الوجه الأفضل. ففي أفغانستان، وبالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، قدم البرنامج الإنمائي الدعم لمكتب الرئيس لتعيين وتدريب ٤٠ امرأة للعمل كموظفات يتولين وضع الميزانيات المراعية للمنظور الجنساني يسدين الخدمات لإثنتي عشرة وزارة. وقدم البرنامج المساعدة

التقنية إلى لجنة السياسات التابعة لوزارة شؤون المرأة لوضع سياسة الميراث والسياسة الانتخابية، والسياسة المتعلقة بحماية النساء في الحروب وحالات الطوارئ.

٣٧ - ويشكل إعادة إرساء سيادة القانون في البلدان المتأثرة بالنزاعات أساس عمل البرنامج الإنمائي في تعزيز المساواة بين الجنسين، ومنع الانتكاس إلى النزاع وتحقيق السلام المستدام. ومن خلال البرنامج العالمي لسيادة القانون وحقوق الإنسان، قدم البرنامج الإنمائي الدعم للبلدان لحماية حقوق النساء والفتيات من خلال وضع قوانين وسياسات غير تمييزية، وتعزيز سبل لجوئهن إلى العدالة وتعزيز أمنهن، وضمان قيادتهن مؤسسات وعمليات سيادة القانون والمشاركة فيها، ودعم مساءلة مرتكبي جرائم العنف الجنسي والعنف الجنساني في سياق النزاع. وفي غامبيا، دعا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجهات الشريكة الأخرى إلى تمثيل المرأة في هياكل العدالة الانتقالية، وقدمت دورات تدريبية مراعية للاعتبارات الجنسانية إلى المؤسسات الرئيسية، بما في ذلك لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات.

٣٨ - وبذلت جهود متضافرة من سبيل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمل البرنامج الإنمائي من أجل منع التطرف العنيف. وقام البرنامج الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ المتعلق بمنع التطرف العنيف بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في مجال بناء القدرات الوطنية من خلال خطط العمل الوطنية، وإجراء البحوث بشأن الأسباب الجذرية للتطرف العنيف، وتعزيز قدرة المجتمع على مواجهة المخاطر. ووضع البرنامج الإنمائي مبادرة بحثية عالمية جديدة "Frontlines" بشأن دور الشباب في معالجة ومنع التطرف العنيف من خلال دراسات الحالة الإفرادية بمشاركة الشباب من النساء والرجال.

الإطار ٧ - إعادة إدماج النساء وإعادة تأهيلهن

تلي دراسة عالمية أجراها البرنامج الإنمائي وشبكة عمل المجتمع المدني الدولية وعنوانها، "النساء غير المرئيات: الأبعاد الجنسانية للعودة وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل من التطرف العنيف"، الحاجة الملحة إلى إجراء بحوث عملية المنحى لتحسين فهم أدوار المرأة في عمليات إعادة الإدماج وإعادة التأهيل، والعمل الذي تقوم به المنظمات التي تقودها النساء في دعم هذه العمليات. ويوسع التقرير قاعدة الأدلة بشأن إعادة إدماج المتطرفين العنيفين، ويتضمن توصيات بشأن السياسات لدعم الخطط الوطنية المراعية للاعتبارات الجنسانية المتعلقة بمنع التطرف العنيف.

٣٩ - وقد دعم البرنامج الإنمائي الحكومات ومجتمعات المشردين لوضع تدخلات مبتكرة لبناء القدرة على مواجهة الأزمات المتصلة بالمناخ. ففي فييت نام، تعاون أول مشروع ممول من الصندوق الأخضر للمناخ مع الاتحاد النسائي الفيتنامي الذي يضم ١٤ مليون عضو، من أجل إدماج المنظور الجنساني في الخطط المجتمعية لتقييم مخاطر الكوارث وإدارتها، وإشراك المرأة في برنامج للإسكان قادر على مقاومة تغير المناخ. وفي عام ٢٠١٨، شغلت المرأة أيضا ٣٥ في المائة من مناصب صنع القرار في الأفرقة الاستشارية لإدارة تقييم المخاطر على صعيد المجتمع المحلي في سبع مقاطعات تغطي ١٠٠ بلدة. وفي منطقة البحر الكاريبي، قدم البرنامج الإنمائي دعما تقنيا شمل تصميم نهج تحوُّل جنساني إزاء نظم الإنذار المبكر المتكاملة لتحقيق المزيد من الفعالية في مجال الحد من مخاطر الكوارث (أنتيغوا وبربودا، ودومينيكا، والجمهورية الدومينيكية، وسانت لوسيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين).

٤٠ - وعلى الرغم من هذا التقدم الممتاز، ينبغي بذل المزيد من الجهود لإشراك المرأة في المناصب القيادية في حالات الأزمات وما بعد الأزمات. وفي عام ٢٠١٨، كانت المرأة تمثل ١٢ في المائة فقط من المناصب القيادية في آليات الوقاية والتعافي من الأزمات و ٣٠ في المائة من المناصب القيادية في آليات الحوار الاجتماعي والمصالحة.

الإطار ٨ - مجموعة البرنامج الإنمائي التوجيهية: النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في حالات الأزمات والتعافي

لتعزيز البرامج التحويلية في مجال التعافي والقدرة على مواجهة الأزمات في البلدان الهشة والبيئات المتضررة من الأزمات، أعد البرنامج الإنمائي مجموعة من المواد التوجيهية الشاملة، أطلق عليها "النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في حالات الأزمات والتعافي". وهي تتألف من سبع مذكرات توجيهية تغطي المجالات التالية:

- ١ - منع العنف الجنساني والتصدي له
- ٢ - تعزيز سبل العيش التحويلية والانتعاش الاقتصادي والقدرة على الصمود للنهوض بالمساواة بين الجنسين
- ٣ - تشجيع مشاركة النساء والقيادة النسائية والمنظمات النسائية في حالات الأزمات والتعافي
- ٤ - ضمان وصول المرأة إلى العدالة، والأمن، وحقوق الإنسان
- ٥ - تعزيز دور المرأة في عمليات السلام والمؤسسات السياسية
- ٦ - العمل على جعل المساواة بين الجنسين في صميم الحد من مخاطر الكوارث، والتعافي وبناء القدرة على الصمود
- ٧ - إحداث تحول على مستوى الحكومات لتحقيق المساواة في العمل من أجل الجميع

تعزيز الشراكات للنهوض بالمساواة بين الجنسين

- ٤١ - تكتسي الشراكات الفعالة أهمية حاسمة في التوعية بالمعايير الجنسانية والاجتماعية التمييزية. وفي عام ٢٠١٨، أُبلغ عن إنشاء ٥٨ شراكة لدراسة المعايير الجنسانية والاجتماعية التمييزية.
- ٤٢ - وتمشيا مع أحكام الفصل المشترك في الخطط الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، عزز البرنامج الإنمائي الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة في عام ٢٠١٨. وترد أمثلة على ذلك في جميع أجزاء هذا التقرير. وعلى وجه الخصوص، عمل البرنامج الإنمائي عن كثب مع شركاء الأمم المتحدة من أجل نهوض بالمساواة بين الجنسين من خلال المشاركة المنتظمة في فرق العمل والأفرقة العاملة العالمية والإقليمية المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمساواة بين الجنسين. وفي عام ٢٠١٨، وقّع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مذكرة تفاهم مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تسلمت الأضواء على الإصلاحات القانونية والسياساتية للنهوض بالمساواة بين الجنسين؛ وعلى العنف القائم على نوع الجنس؛ والاستجابة للأزمات/ما بعد الأزمات والتعافي المبكر؛ وتمكين المرأة من الوصول إلى المناصب القيادية في المجال

السياسي؛ وتعبئة القطاع الخاص للنهوض بالمساواة بين الجنسين؛ والتمكين الاقتصادي؛ والطاقة. وقد قام البرنامج الإنمائي، بوصفه مؤسسا ومشاركا في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بتعزيز القدرات القيادية للنساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية ومشاركتهن في رسم السياسات وصنع القرارات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية.

٤٣ - وعلى الصعيد الإقليمي، يتعاون البرنامج الإنمائي بشكل وثيق مع اللجان الإقليمية. وتشمل المبادرات الرئيسية العمل مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والإسكوا على تحقيق العدل بين الجنسين في منطقة الدول العربية؛ والتعاون في آسيا الوسطى، مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لحث صانعي القرار على تنفيذ السياسات المتعلقة بالقضاء على العنف القائم على نوع الجنس؛ والعمل مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لدعم الاتحاد الأفريقي في استضافة مؤتمر قمة وزاري قبل انعقاد دورة لجنة وضع المرأة؛ وفي أمريكا اللاتينية، تعاون البرنامج الإنمائي مع لجنة البلدان الأمريكية للمرأة التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، وحكومة كندا لإنشاء فرقة عمل إقليمية تدعو إلى إجراء إصلاحات في مجال السياسة العامة من أجل ضمان مشاركة المزيد من النساء في الحياة السياسية.

٤٤ - ووسّع البرنامج الإنمائي نطاق عمله مع المؤسسات المالية الدولية خلال عام ٢٠١٨ بهدف التأثير في الاستثمارات المصرفية والاستفادة منها في الوقت نفسه للنهوض بالمساواة بين الجنسين. وأسفرت الشراكة مع المصرف الإنمائي لأمريكا اللاتينية عن إنشاء آلية للوقاية من العنف القائم على نوع الجنس والتصدي له في كل من الأرجنتين وبيرو وإكوادور. ويعمل البرنامج الإنمائي مع المصرف الأوروبي للاستثمار للتحضير لمؤتمر القمة القادم المعني بالأعمال والنهوض بالمساواة بين الجنسين.

٤٥ - وفي جميع المناطق، عزز البرنامج الإنمائي نشاطه في مجال الدعوة، والعمل مع القطاع الخاص على إحداث تحوّل في ممارسات تسيير الأعمال بهدف تعزيز المساواة بين الجنسين. وبالإشتراك مع منظمة العمل الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، يعقد البرنامج الإنمائي المنتدى العالمي السنوي المعني بالأعمال والنهوض بالمساواة بين الجنسين، الذي يضم كبريات المؤسسات التجارية وحكومات وخبراء لمناقشة الاتجاهات في مجال البحوث وأفضل الممارسات وخيارات السياسة العامة من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين في مجال الأعمال. ويستند المنتدى إلى خبرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منح ختم المساواة بين الجنسين للشركات الخاصة والعامة لتنفيذ الإصلاحات في سياسات الموارد البشرية، وتصميم الهياكل الأساسية، والاتصال والدعاية.

٤٦ - ويُطبق البرنامج الإنمائي سياسة منح ختم المساواة بين الجنسين للقطاع الخاص في ١٤ بلدا في أفريقيا، وأوروبا الشرقية، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، والشرق الأوسط، وهي تشمل ٦٠٠ شركة تشغل ١,٥ مليون عامل وتؤثر في السياسات التجارية المراعية للاعتبارات الجنسانية. وساهم تطبيق هذا الإجراء من خلال تطبيق السياسات الأعمال المراعية للاعتبارات الجنسانية، في الحد من الفوارق بين الجنسين والنهوض بالمرأة العاملة.

٤٧ - وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، عمل البرنامج مع الحكومات والقطاع الخاص على وضع سياسات تدمج المساواة بين الجنسين في عمليات مؤسسات الأعمال. ونُظمت في دلهي مشاورات إقليمية

عن استخدام المنظور الجنساني عند تنفيذ المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال وحقوق الإنسان. وفي تايلند، يتضمن مشروع خطة العمل الوطنية بشأن الأعمال وحقوق الإنسان، الذي صيغ بدعم من البرنامج الإنمائي، متطلبات محددة تفي بها الشركات لإنتاج ونشر السياسات الرامية إلى منع التمييز حسب نوع الجنس.

الإطار ٩ - المنتدى العالمي الرابع المعني بالأعمال والنهوض بالمساواة بين الجنسين

في عام ٢٠١٨، وبالشراكة مع منظمة العمل الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وحكومة شيلي، نظم البرنامج الإنمائي المنتدى العالمي الرابع المعني بالأعمال والنهوض بالمساواة بين الجنسين: مستقبل العمل وخطة عام ٢٠٣٠. وشارك في المنتدى أكثر من ٥٣٠ قائد مؤسسات أعمال، ومسؤولين حكوميين، وممثلي نقابات عمالية ومفكرين عالميين من ٣٦ بلدا لمناقشة البحوث الرائدة وأفضل الممارسات للنهوض بالمساواة بين الجنسين في مكان العمل. وأسفر المنتدى عن تنفيذ الشركات المشاركة لمختلف السياسات والتدابير الرامية إلى معالجة أوجه التفاوت بين الجنسين وتعزيز تمكين المرأة في مكان العمل. وتشمل هذه السياسات إدماج المرأة في قطاع التكنولوجيا من خلال برامج التدريب الخاصة في مجال الإدماج، وإقرار إجازة الأبوة وإنشاء غرف للرضاعة الطبيعية، وفتح خطوط ساخنة وغير ذلك من الآليات لمعالجة التحرش الجنسي في مكان العمل.

حلول مبتكرة للقضاء على عدم المساواة بين الجنسين

٤٨ - في عام ٢٠١٨، ركز البرنامج الإنمائي عمله على التوصل إلى حلول أكثر فعالية لمواجهة التحديات المعقدة في مجال عدم المساواة بين الجنسين. ومن النهج الجديدة إعادة تصميم تقديم الخدمات المراعية للاعتبارات الجنسانية، واستكشاف موارد بديلة لتمويل المساواة بين الجنسين أو استخدام الرؤى السلوكية لإنهاء العنف ضد المرأة. وفي شيلي، تساعد الرؤى السلوكية على وضع نموذج لتقديم الدعم النفسي والمشورة القانونية بكفاءة للتأكد من أن ضحايا العنف المنزلي لن يتخلوا عن الإجراءات القانونية التي شرعوا فيها. وفي جمهورية مولدوفا، يساعد التمويل الجماعي على تمويل المأوى المحلية لضحايا العنف العائلي.

الإطار ١٠ - استخدام العلوم السلوكية للقضاء على العنف المنزلي في جورجيا

في جورجيا، قام البرنامج الإنمائي، بالشراكة مع فريق الرؤى السلوكية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والشريكين المحليين ServiceLab و Forset، بتجريب مبادرة لفهم ما الذي يمنع ضحايا العنف العائلي من التماس المساعدة ومنع المارة من مساعدتهم. وكشف البحث الذي شمل ٦٠٠٦ نساء و ١٦٠١ رجل، ودراسة على شبكة الإنترنت، شملت ١٥٠٠٠٠ مشارك، أن ضحايا العنف لم يبلغوا عن حالات العنف خشية تلويث سمعة الأسرة وأنهم في حاجة إلى المزيد من المعلومات عن الدعم المتاح، بما في ذلك مراكز الأزمات المحلية، وتقديم المشورة والمأوى. وهذه النتائج تساعد البرنامج الإنمائي على دعم مقدمي الخدمات في تحديد شكل الاتصالات العامة التي تستهدف المارة وتوخي النهج السلوكية القائمة على الأدلة في مجال الدعم.

٤٩ - ويدعم البرنامج الإنمائي أيضا الشباب لوضع حلول مبتكرة للنهوض بالمساواة بين الجنسين. وتعاون البرنامج الإنمائي مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمؤسسة الاستشارية Accenture لتنفيذ مشروع

ابتكاري مفتوح عن طريق المنصة الإلكترونية ”YAS!“ (نعم بالتأكيد!) الشباب من أجل أفريقيا وأهداف التنمية المستدامة“. ودعا أصحاب المشاريع الأفريقيين الشباب، ولا سيما النساء، إلى دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في مجالات سبل العيش المستدامة، والحوكمة، والقيادة والوقاية من العنف والممارسات الضارة الأخرى. وكان معظم الفائزين من النساء اللاتي سترافقن طوال مشوارهن في مجال الأعمال الحرة ويتلقين دعماً مخصصاً. وفي قيرغيزستان، أطلق البرنامج الإنمائي آلية لتقديم المنح المنخفضة القيمة لتشجيع الشركات المبتدئة التي يقودها الشباب مع التركيز على الشباب و/أو دعم المشاريع الصغيرة القائمة مع التركيز على الفئات الأشد ضعفاً من النساء والرجال. وفي البوسنة والهرسك، قدم البرنامج الإنمائي تدريباً على المهارات العالية في مجال تكنولوجيا المعلومات والتدريب المهني للفتيات والشابات ودعم النساء المشغلات الأوائل للتحكم الرقمي بالحاسوب للمساعدة في كسر التمييز الجنساني في صناعة السيارات التي يهيمن عليها الذكور.

القيادة الفكرية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٥٠ - عمل البرنامج الإنمائي، بوصفه قائداً فكرياً، مع وكالات الأمم المتحدة، والأوساط الأكاديمية، والمجامع الفكرية في جميع أنحاء العالم لإعداد بحوث قائمة على الأدلة ووضع توجيهات في مجال السياسة العامة بشأن المساواة بين الجنسين. وفي شراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أعد البرنامج الإنمائي ورقة مناقشة قائمة على الأدلة، عنوانها ”المساواة بين الجنسين بوصفها عاملاً مسرعاً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة“ و ”دليل حلقة عمل للميسرين بشأن المسائل الجنسانية والحد من مخاطر الكوارث في أوروبا وآسيا الوسطى“ لسد الفجوة على مستوى تنفيذ السياسات من خلال توفير التوجيه العملي.

٥١ - وفي آسيا والمحيط الهادئ، أقام البرنامج الإنمائي شراكة مع منظمة العمل الدولية من أجل سد الثغرات على مستوى البيانات وجمع الإحصاءات المتعلقة بالرعاية غير المدفوعة الأجر. وبالتعاون مع منظمة العمل الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، أصدر البرنامج الإنمائي موجزات وتقارير سياسية لتوجيه الاستثمارات الحكومية والإجراءات السياسية الرامية إلى معالجة أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وفي أمريكا اللاتينية، في شراكة مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية. وتضمن التقرير الوطني للتنمية البشرية في الجمهورية الدومينيكية أدلة هامة تدعم الخطة الوطنية لمنع حمل المراهقات.

٥٢ - وأطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مجموعة أدوات للممارسين بشأن وصول المرأة إلى العدالة. وتتضمن مجموعة الأدوات توجيهات قائمة على الأدلة لوضع نهج يتعلق بالسياسات والبرمجة من أجل التغلب على العوائق التي تحول دون وصول المرأة إلى العدالة.

٥٣ - ودعم البرنامج الإنمائي عدداً من الورقات المواضيعية مثل ”المرأة راعية للبيئة“ تتناول نشاط المرأة في المبادرات المجتمعية المنفذة في إطار برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية، الذي ينفذه البرنامج الإنمائي.

ثالثاً - النتائج المؤسسية

٥٤ - يتناول هذا الفرع التقدم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز إطاره المؤسسي لتحقيق نتائج المساواة بين الجنسين. ويشمل ذلك كفاءة الامتثال إلى خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتحسين السياسات والتخطيط، وتعميق المساءلة، وتوفير التمويل من أجل المساواة بين الجنسين، وتتبع الاستثمارات ورصدها، وتحقيق تكافؤ الجنسين.

- ٥٥ - **الأداء في ضوء خطة العمل على نطاق المنظومة ٢٠١٠**. في عام ٢٠١٨، أوفى البرنامج الإنمائي بنسبة ٨٧,٥ في المائة من الاحتياجات المتعلقة بمؤشرات أداء خطة العمل على نطاق المنظومة، أو تجاوزها، مما يجعله واحدا من أعلى المؤسسات أداء داخل منظومة الأمم المتحدة. ومن أبرز الإنجازات ما يلي: تخطيط السياسات والتخطيط الاستراتيجي؛ المعارف والاتصالات؛ والتنسيق فيما بين الوكالات؛ والتقييم، وهو مجال تجاوز فيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاحتياجات للمرة الأولى. ولا يزال تخصيص الموارد مجال أداء ضعيف على نطاق كيانات الأمم المتحدة وأحد المجالات الرئيسية التي تحتاج إلى تحسين.
- ٥٦ - **القيادة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين**. برهن مدير البرنامج على الالتزام بالمساواة بين الجنسين من خلال الانضمام إلى المناصرين الدوليين للمساواة بين الجنسين؛ وكفالة تكافؤ الجنسين في مستوى الأمين العام المساعد (٥٠ في المائة من النساء و ٥٠ في المائة من الرجال)، والممثلين المقيمين (٥١ في المائة من النساء و ٤٩ في المائة من الرجال)^(٨). وتولى مدير البرنامج رئاسة اللجنة المعنية بالتوجيه والتنفيذ في مجال الشؤون الجنسانية، ودعاها إلى الاجتماع مرتين بدلا من مرة واحدة في السنة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أنشأ مدير البرنامج الإنمائي أول فرقة عمل تابعة للبرنامج الإنمائي تعنى بالتحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين.
- ٥٧ - **المساءلة والرقابة**. تبدأ سلسلة المساءلة في البرنامج الإنمائي في مكتب المدير مع اللجنة المعنية بالتوجيه والتنفيذ في مجال الشؤون الجنسانية. وعقدت اللجنة اجتماعها للمرة الأولى في تموز/يوليه ٢٠١٨، بمشاركة جميع مديري المكاتب، لاستعراض وإقرار الاستراتيجية النهائية للمساواة بين الجنسين، ووافقت على الإجراءات اللازمة لتسريع ورصد التقدم المحرز بشأن تكافؤ الجنسين. ووافقت اللجنة على تعزيز رصد الأداء لتحميل المدراء المسؤولية عن تنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين؛ وتحسين البرمجة وتخصيص الموارد في البلدان التي تمر بأزمات والبلدان الهشة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين.
- ٥٨ - **إدارة أداء الموظفين المراعية للاعتبارات الجنسانية**. اعتُمد تنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين، بما في ذلك التقدم المحرز بشأن تكافؤ الجنسين، بوصفه تدبيرا رئيسيا على مستوى الأداء في استعراض أداء جميع الممثلين المقيمين.
- ٥٩ - **نظام البرنامج الإنمائي لرصد أعمال المؤسسة**. تضمنت أدوات الإبلاغ في البرنامج الإنمائي (التقرير السنوي الذي يركز على النتائج وإطار الخطة الاستراتيجية المتكامل للنتائج والموارد) الالتزامات المؤسسية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تمشيا مع استراتيجية المساواة بين الجنسين.
- ٦٠ - **مراجعة الحسابات والتقييم**. في عام ٢٠١٨، ضاعف مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات الجهود الرامية من أجل إدماج الشواغل الجنسانية في عمليات مراجعة الحسابات، بما في ذلك إعداد استبيان بشأن المنظور الجنساني لاستخدامه في عام ٢٠١٩ في مراجعة حسابات المكاتب القطرية، ولتوعية مراجعي الحسابات بشأن الاستراتيجية الجنسانية. وفي عام ٢٠١٨، تجاوز البرنامج الإنمائي للمرة الأولى مؤشرات التقييم في خطة العمل على نطاق المنظومة. ولدعم التقييم اللامركزي، وضع مكتب التقييم المستقل مبادئ توجيهية جديدة للتقييم تتضمن إرشادات بشأن الاعتبارات الجنسانية.
- ٦١ - **تتبع الموارد**. يرصد البرنامج الإنمائي اعتمادا محددًا في الميزانية، مبادرة تعميم المنظور الجنساني، لدعم مبادرات البرنامج الإنمائي المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني الرامية إلى الوفاء بالالتزامات في إطار خطة العمل على نطاق المنظومة مثل ختم المساواة بين الجنسين ومشاركة البرنامج الإنمائي في

(٨) في آذار/مارس ٢٠١٩.

المبادرات المشتركة بين الوكالات والمبادرات العالمية. وفي عام ٢٠١٨ بلغ مجموع المبلغ المخصص ١٠٥٤٠٠٠ دولار.

٦٢ - **مؤشر المساواة بين الجنسين.** المؤشر الأكثر شمولاً لمدى إسهام نفقات البرنامج الإنمائي في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هو مؤشر المساواة بين الجنسين، الذي يقيّم المشاريع استناداً إلى مقياس من أربع نقاط تشير إلى درجة إسهام مشروع ما في تحقيق المساواة بين الجنسين. وكما يتبين من الجدول ١، ما برح البرنامج الإنمائي يزيد من إنفاقه على المشاريع التي تساهم في تحقيق المساواة بين الجنسين. وفي عام ٢٠١٨، دفع البرنامج الإنمائي ٤٨,٧ في المائة من أمواله للمشاريع التي تساهم إسهاماً كبيراً في تحقيق المساواة بين الجنسين (المؤشر الجنساني ٢)، مقابل ٤٣,٥٢ في المائة في عام ٢٠١٧. وبالنسبة للمشاريع التي تساهم مساهمة رئيسية في تحقيق المساواة بين الجنسين (المؤشر الجنساني ٣)، أخذت المساهمة تتجه في نهاية المطاف نحو الزيادة في عام ٢٠١٨ بعد أن ظلت ثابتة على مدى أربع سنوات، فارتفعت من ٤,١٩ في المائة في عام ٢٠١٧ إلى ٦,٧٢ في المائة في عام ٢٠١٨. وبلغ مجموع الموارد المالية المخصصة لمشاريع المؤشر الجنساني ٢ والمؤشر الجنساني ٣ نسبة قدرها ٥٥,٤٢ في المائة من مجموع النفقات في عام ٢٠١٨، أي بزيادة بلغت ٥٠ في المائة للمرة الأولى منذ إطلاق مؤشر المساواة بين الجنسين في عام ٢٠١٠.

الجدول ١

نفقات البرنامج الإنمائي الإجمالية خلال العامين ٢٠١٧ و ٢٠١٨ حسب مؤشر المساواة بين الجنسين*

الدرجة التقديرية	٢٠١٧	٢٠١٨
المؤشر الجنساني صفر: لا إسهام ملحوظ في تحقيق المساواة بين الجنسين	٧,٥٢ في المائة	٥,٢٠ في المائة
المؤشر الجنساني ١: بعض الإسهامات في تحقيق المساواة بين الجنسين	٤٤,٧٨ في المائة	٣٩,٣٨ في المائة
المؤشر الجنساني ٢: إسهامات ملحوظة في تحقيق المساواة بين الجنسين	٤٣,٥٢ في المائة	٤٨,٧٠ في المائة
المؤشر الجنساني ٣: تحقيق المساواة بين الجنسين هدف رئيسي	٤,١٩ في المائة	٦,٧٢ في المائة
المؤشر الجنساني صفر + المؤشر الجنساني ١	٥٢,٣٠ في المائة	٤٤,٥٨ في المائة
المؤشر الجنساني ٢ + المؤشر الجنساني ٣	٤٧,٧٠ في المائة	٥٥,٤٢ في المائة

* لا تشمل المشاريع غير المرتبطة أو غير المتماثلة مع الخطة الاستراتيجية، ٢٠١٨-٢٠٢١.

٦٣ - وفي نهاية عام ٢٠١٨، أنشأ الأمين العام فرقة عمل رفيعة المستوى بشأن التمويل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لتقوم باستعراض ميزانيات الأمم المتحدة/النفقات على نطاق المنظومة، وتقديم توصيات بشأن كيفية زيادة التمويل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين. ويشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في رئاسة فريق فرعي تقني واحد. وخلال عام ٢٠١٩، سوف يستعرض البرنامج الإنمائي آليات التتبع المالي التابعة له، وأهدافه وجهوده عموماً بشأن الاستثمارات من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وفقاً لتوصيات فرقة العمل.

٦٤ - **السياسات والتخطيط والبرامج.** تتضمن أدوات البرنامج الإنمائي لضمان جودة المشاريع والبرامج القطرية مجموعة من الأسئلة لتوجيه المكاتب وضمان الإدماج التام للشواغل الجنسانية طوال دورة البرمجة. وفي عام ٢٠١٨، تبين أن ٨٢ في المائة من أصل ٢٨ وثيقة من وثائق البرامج القطرية التي

استعرضتها لجنة المقرر لتقييم الأداء، مرضية، و ٤ في المائة أقل من مرضية و ١١ في المائة تجاوزت التوقعات. والبلدان الأربعة التي تجاوزت التوقعات هي بوروندي، وكمبوديا، والصومال والنيجر.

ختم المساواة بين الجنسين كمبادرة مبتكرة لإحداث تغيير في المنظمة

٦٥ - ختم المساواة بين الجنسين هو آلية مؤسسية لضمان الجودة تقيس إنجازات وكفاءات المكاتب القطرية في مجال النهوض بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة وتصدّق عليها، وذلك من خلال قياس الأداء على مستوى ٣٩ نقطة مرجعية. وتشمل هذه النقاط: كيفية إدماج المسائل الجنسانية في البرمجة القطرية؛ والكيفية التي يتناول بها المكتب بيئة العمل المواتية؛ والكيفية التي يتناول بها المكتب المسائل الجنسانية في الاتصالات؛ والشراكات من أجل المساواة بين الجنسين. ويُمنح ختم المساواة بين الجنسين في ثلاثة مستويات من التصديق (الذهبي والفضي والبرونزي) و تُمنح المكاتب القطرية مستوى معيناً من التصديق وفقاً لإنجازات كل منها في مجال المساواة بين الجنسين.

٦٦ - وفي عام ٢٠١٨، أُطلقت الجولة الثالثة من جولات ختم المساواة بين الجنسين (٢٠١٨-٢٠١٩) بمشاركة ٢٥ مقدم طلب جديد و ١١ مقدم طلب للمرة الثانية، مما سيرفع العدد الكلي للمكاتب القطرية الحاصلة على ختم المساواة بين الجنسين إلى ٧٤ مكتباً بحلول عام ٢٠٢٠.

٦٧ - وفي عام ٢٠١٨، قدم البرنامج الدعم إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان لتعتمد ختم المساواة بين الجنسين، كما يدعم شركاء حكوميين من أجل إحداث ختم للمساواة بين الجنسين خاص بالقطاع العام.

الإطار ١١ - ختم المساواة بين الجنسين الخاص بالقطاع العام

بناءً على نجاح ختم المساواة بين الجنسين الداخلي، يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حالياً الشركاء الحكوميين لتجريب ختم للمساواة بين الجنسين خاص بالمؤسسات العامة. وبعد أن تستكمل المؤسسات العامة عملية التصديق بنجاح سوف تُمنح جائزة المساواة بين الجنسين التي تعترف رسمياً بتحقيقها للمساواة بين الجنسين. ويبحث ختم المساواة بين الجنسين الخاص بالقطاع العام التقدم المحرز في مجالات مثل تكافؤ الجنسين، والقضاء على التحرش الجنسي وإدماج المنظور الجنساني في الخطط والبرامج. ومن الجوانب المثيرة للاهتمام في ختم المساواة بين الجنسين الخاص بالقطاع العام هو إقامته لشراكات مع العديد من الوزارات المركزية لتحقيق التغيير التحويلي من أجل المساواة بين الجنسين. وعلى سبيل المثال، فإن الشركاء في جمهورية مولدوفا هم وزارة الداخلية وست بلديات؛ وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، يشمل الشركاء وزارة الشؤون الجنسانية وشؤون الطفل والأسرة ووزارة التخطيط؛ وفي السلفادور، يشمل الشركاء وزارة الخارجية واللجنة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ أما في مصر فالشركاء هم المجلس الوطني للمرأة ووكالة المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ومن البلدان الرائدة الأخرى بنما، وبنن، وتونس، والجمهورية الدومينيكية، والعراق.

القدرات في المجال الجنساني

٦٨ - يتوافق الهيكل الجنساني والقدرات الجنسانية للبرنامج الإنمائي مع متطلبات خطة العمل على نطاق المنظومة.

٦٩ - ولا يزال الفريق المعني بالشؤون الجنسانية، التابع لمكتب السياسات ودعم البرامج، يشكل دعامة للهيكل الجنساني في البرنامج الإنمائي. وكما هو مبين في الجدول ٢ أدناه، يتألف الفريق المعني بالشؤون الجنسانية في عام ٢٠١٨ من خمسة موظفين متفرغين في المقر و ١٠ موظفين آخرين في مراكز الخدمات الإقليمية.

الجدول ٢

القدرات الجنسانية على الصعيدين العالمي والإقليمي (في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨)

الموقع	الموظفون
نيويورك	٥
أديس أبابا	٣
عمان	١
بانكوك	١
اسطنبول	٢
بنما	٣
المجموع	١٥

٧٠ - وتوصي استراتيجية المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ بأن تضم المكاتب القطرية أخصائيين جنسنيين متفانين يمكن أن يقدموا الدعم التقني. وفي عام ٢٠١٨، أفاد ٧٢ مكتباً قطرياً أن لديها ما مجموعه ١٢٦ مستشاراً للشؤون الجنسانية و/أو أخصائياً جنسانياً. ويكرس ٧٧ منهم كامل وقتهم للعمل المتعلق بالمساواة بين الجنسين (٦١ في المائة) ويكرس ٤٩ آخرين جزءاً من وقتهم لأعمال الاستشارة الجنسانية (٣٩ في المائة). وفي عام ٢٠١٩، سيستثمر البرنامج الإنمائي في تحسين فهم الطرائق التعاقدية المرتبطة بخبرة المكاتب القطرية، مع إيلاء اهتمام خاص للبلدان التي تمر بأزمات.

٧١ - وإضافة إلى ذلك، يطالب البرنامج الإنمائي جميع المكاتب القطرية بإنشاء أفرقة متعددة التخصصات لتنسيق الشؤون الجنسانية بقيادة الإدارة العليا (نائب الممثل المقيم/المدير القطري). وفي عام ٢٠١٨، أبلغ ٩٣ مكتباً من بين ١٢٧ مكتباً قطرياً (٧٣ في المائة) أن لديها فريقاً متعدد التخصصات لتنسيق الشؤون الجنسانية يقوده أحد كبار المديرين. ووضع ٨٩ مكتباً من هذه المكاتب اختصاصات واضحة ورسم ٨٤ مكتباً خطة عمل واضحة كما رصد ٤٩ مكتباً موارد محددة لدعم فريق تنسيق الشؤون الجنسانية. وقد حقق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقدماً مطرداً؛ وتبرهن الأفرقة المتعددة التخصصات على أنها آلية فعالة لتعزيز الاندماج، وتحسين التنسيق الرأسي والأفقي، والربط بين الهياكل التنظيمية الداخلية لبرامج/أثر ونتائج البرنامج الإنمائي على أرض الواقع. أما المنظمات الأخرى وكيانات الأمم المتحدة فهي بصدد اعتماد الهيكل الجنساني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

بناء القدرات الجنسانية

٧٢ - الدورات الإلكترونية الإلزامية. في عام ٢٠١٨، نظم البرنامج الإنمائي خمس دورات إلكترونية إلزامية، كانت أحدها دورة "الرحلة الجنسانية". وتم استعراض هذه الدورة في عام ٢٠١٨، وهي دورة تدريبية إلزامية لجميع موظفي البرنامج الإنمائي توضح الصلة بين المساواة بين الجنسين والأهداف الإنمائية للبرنامج الإنمائي.

٧٣ - التدريب. واصل البرنامج الإنمائي تنفيذ المساواة بين الجنسين في مجال التدريب على حالات الأزمات في إطار تدريب الموظفين المدرجين على القائمة الاحتياطية على التأهب - وهي قائمة النشر السريع لمواجهة حالات الكوارث/الأزمات - وكذلك الموظفين المنتشرين كمستشارين في مجال التعافي المبكر.

٧٤ - جماعة/شبكة الممارسين. في عام ٢٠١٨، واصل فريق الشؤون الجنسانية تيسير عمل جماعة نشطة من الممارسين تنبض بالحياة، يزيد عدد أعضائها الآن عن ١٠٠٠ عضو وبلغ عدد زيارات موقعها الإلكتروني ٣٠٠ ٢ زيارة. وتوفر جماعة الممارسين خدمات من قبيل الاستشارات يقدمها ٧٠٠ خبير من خبراء البرنامج الإنمائي المتخصصين في الشؤون الجنسانية في جميع المجالات المواضيعية والمهارات والمواقع؛ وما يزيد عن ١٥ مجلس مناقشة؛ والوصول إلى أحدث الأدوات والموارد المعرفية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وتوفر الجماعة أيضا خططاً للتعليم مصحوبة بعمليات لبناء القدرات وحلقات دراسية إلكترونية تتناول مسائل القيادة، والعنف القائم على نوع الجنس، ومنع التحرش الجنسي والانتهاك الجنسي، وتغير المناخ.

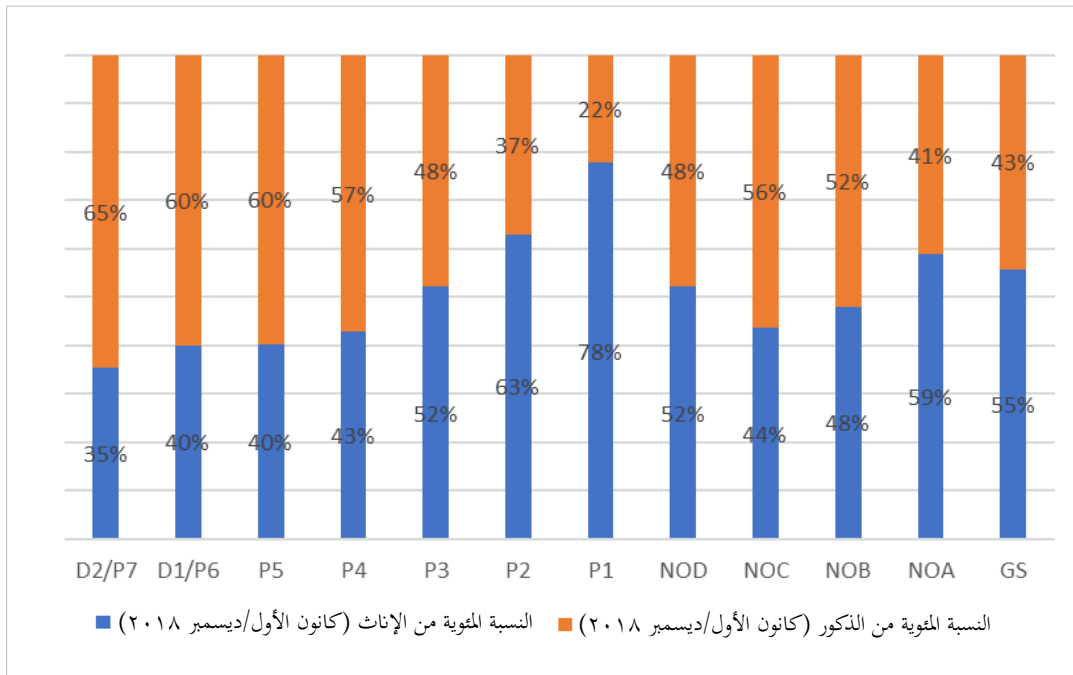
تكافؤ الجنسين

٧٥ - تطرح استراتيجية البرنامج الإنمائي للتكافؤ بين الجنسين للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ خطة طموحة تهدف إلى جعل البرنامج الإنمائي منظمة متوازنة وشاملة جنسانيا ومن ثمة تتيح لجميع موظفيها فرصا متكافئة للنمو، والتقدم في حياتهم المهنية وإحداث فرق في بيئة يسودها الاحترام، وخالية من التحيز والتمييز والمضايقة. وتمشيا مع هذه الرؤية، تشمل أهداف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بتكافؤ الجنسين تحقيق التكافؤ في أرقام التمثيل وبلوغ مرحلة من التحسن الملحوظ في نوعية بيئة العمل.

٧٦ - وفي نهاية عام ٢٠١٨، حافظ البرنامج الإنمائي على التكافؤ التام بين جنسي الموظفين. وتبلغ نسبة النساء من بين مجموع القوى العاملة، بما في ذلك العاملات بعقود الخدمات ومتطوعات الأمم المتحدة، ٤٥ في المائة. وقد حقق البرنامج الإنمائي التكافؤ الجنساني التام بين فريق القيادة التنفيذية والممثلين المقيمين. وتتبع المنظمة المسار الصحيح نحو تحقيق التكافؤ الجنساني بين نواب ممثليها المقيمين. وبفضل الجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي من أجل الوصول بالمزيد من النساء المؤهلات إلى تقلد أدوار في المناصب العليا، فقد تمكن بوجه خاص من زيادة حصة النساء في مستوى المديرين. ولا تزال المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا من بين موظفي الرتب من المتوسطة إلى العليا في مستوى الرتبين ف-٤ و ف-٥.

الشكل

نسبة الإناث والذكور من الموظفين في جميع المستويات، ٢٠١٨



٧٧ - فيما يتعلق ببيئة العمل، واستنادا إلى نتائج الاستقصاء العالمي للموظفين لعام ٢٠١٨، لا يزال مستوى التزام العديد من موظفي البرنامج الإنمائي عاليا، فهم يستلهمون من عملهم وفخروهم بالعمل في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي الوقت نفسه، لا تزال هناك فجوة قائمة بين خبرات الرجال والنساء في مكان العمل في البرنامج الإنمائي، وستكون مجال التركيز الرئيسي في العمل في المستقبل.

منع التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين

٧٨ - يطبق البرنامج الإنمائي سياسة عدم التسامح مطلقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي في مكان العمل. وفي عام ٢٠١٨، عزز البرنامج الإنمائي التزامه بالقضاء على الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي في المنظمة عن طريق تعزيز السياسات وآليات الإبلاغ، وتعزيز ثقافة قوامها المسؤولية والوعي وتوفير حيز آمن للموظفين للإبلاغ عن ادعاءات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين وتوفير الحماية والدعم اللازمين لهم.

٧٩ - وعلى وجه الخصوص، أنشأ البرنامج الإنمائي في عام ٢٠١٨ فرقة عمل رفيعة المستوى تعنى بمنع التحرش الجنسي يقودها مكتب المدير. وكانت أولى نتائج عملها تنقيح سياسة المضايقة، والتحرش الجنسي والتمييز وإساءة استعمال السلطة بما يتماشى مع توجيهات فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالتصدي للتحرش الجنسي التي أنشأها الأمين العام. وتعزز السياسة المنقحة هذه عملية الإبلاغ عن المخالفات وأدواتها على نحو فعال، وتكفل أن يكون جميع موظفي البرنامج الإنمائي على علم بالأدوار والمسؤوليات المنوطة بهم في الحفاظ على بيئة عمل خالية من أي شكل من أشكال السلوك المحظور.

٨٠ - وبدأ في عام ٢٠١٨ تنفيذ العديد من المبادرات البالغة الأهمية بهدف منع التحرش الجنسي والتصدي له. ومن هذه المبادرات: (أ) إنشاء خط اتصال للمساعدة مستقل وحر يعمل على مدار الساعة ويُدَار من الخارج بأكثر من ٢٥٠ لغة للإبلاغ عن التحرش الجنسي؛ (ب) إتاحة خدمات المشورة لموظفي البرنامج الإنمائي الذين يتعرضون للتحرش الجنسي، يقدمها فريق مستقل من المستشارين؛ (ج) إزالة أي قيود زمنية للإبلاغ عن التحرش الجنسي؛ (د) زيادة القدرة على التحقيق في القضايا والإجراءات القانونية: باشرت محققة متخصصة في التحرش الجنسي العمل في آب/أغسطس ٢٠١٨ وتم تعيين محامين إضافيين. وتُعطى الأولوية بصورة تلقائية لجميع حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. والهدف من ذلك هو استكمال عملية التحقيق في القضايا في أقل من ستة أشهر (حاليا، يستغرق ذلك في المتوسط ستة أشهر)؛ و (هـ) وتوسيع نطاق تغطية هذه السياسة لفائدة جميع موظفي البرنامج الإنمائي.

٨١ - وبداية من عام ٢٠١٨، فإن جميع المديرين ورؤساء المكاتب مطالبون بتقديم شهادة سنوية تؤكد أنهم أوفوا بمسؤولياتها بموجب السياسة المنقحة بشأن المضايقة، والتحرش الجنسي والتمييز وإساءة استعمال السلطة، بما في ذلك وضع خطة عمل لمنع التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين. وبالإضافة إلى ذلك، تقرر أن يقوم المكتب التنفيذي برصد شهري لجميع حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين لضمان تعزيز الإشراف على التقدم المحرز في معالجة هذه القضايا.